(فيسبوك) يُشعل حرباً بين مؤيدي ومعارضي إقليم صلاح الدين

الحكومة المحلية تستبعد تحوّل التراشق بالكلام الى قتال شوارع

بغداد / المدى

أشعلت مواقع التواصل الاجتماعية وبخاصة فيسبوك ما يشبه الحرب الإعلامية بين المؤيدين والرافضين لإعلان تشكيل إقليم في محافظة صلاح الدين. ويواجه مشروع تشكيل الإقليم رفضاً من قبل قوى سياسية وسكان محليين يقابله تأييد من آخرين. ومن الصعب معرفة النسب.

وشهدت المحافظة الواقعة إلى الشمال الغربي من بغداد بنحو ١٧٥ كم منذ اليوم الاول لإعلان الإقليم تظاهرات نظمها مؤيدون للإقليم ومن جهة أخرى شارك معارضون في تظاهرات مضادة.

وأعلن مسؤولون في محافظة صلاح الدين في تشرين الاول/ أكتوبر الماضي عن تشكيل إقليم في المحافظة وأعلنت ديالى عن قرار مماثل في وقت لاحق.

وأثار القرار جدلا في العراق، ويرفض رئيس الوزراء نوري المالكي فكرة الأقاليم حاليا ويقول إنها تعزز الطائفية.

وانشأ مدوّنون صفحات في فيسبوك بأسماء متعددة منها "نعم للفيدرالية (إقليم الانبار، نينوى، ديالى وصلاح الدين)" وحملت صفحة أخرى اسم "أبناء ومؤيدي إقليم صلاح الدين في العراق" وصفحات أخرى باسم "إقليم صلاح الدين".

ومن اللافت للنظر أن الصفحات التي أنشأها مدوّنون لم يصل عدد المنضمين إليها إلى المئة في كل صفحة،

لكن صفحة جاءت باسم "أنا ضد إقليم صلاح الدين" وصل عدد المشتركين فيها إلى أكثر من مئة شنت هجوما لاذعا على المشروع.

وتبادل المدوّنون ما يشبه الحرب الإعلامية فيما بينهم بشأن تشكيل الإقليم المثير للجدل، وحملت الصفحات ألفاظاً طائفية أيضا.

ويسمح الدستور العراقي بتشكيل الإقليم ويشترط إما الحصول على موافقة ثلث أعضاء مجلس المحافظة أو طلب من عُشر الناخبين في تلك المحافظات قبل إجراء استفتاء، ولا يستبعد صحفيون تأزم الوضع وترجمة الصراع من عالم افتراضي إلى ارض الواقع وهو ما يخشاه الكثير من السكان.

وقال تحسين عبد السميع وهو صحفي لوكالة كردستان للأنباء "فيسبوك كان مصدر ربيع الثورات العربية، لا استبعد أن ينعكس صراع الموقع او الحرب من عالم الانترنت الى الواقع".

ويعوّل المؤيدون لإقامة الأقاليم على منح سلطات واسعة للحكومات المحلية في إدارة شؤونها الإدارية والمالية بعيدا عن هيمنة المركز.

وندد المالكي في وقت سابق بقيام مجلس محافظة صلاح الدين بإعلان إنشاء إقليم في المحافظة وقال إنه "لن يرى النور".

وجاء إعلان الإقليم كرد فعل على ما يبدو بسبب حملات اعتقالات طالت أشخاصاً قالت الحكومة إنهم بعثيون يخططون للاستيلاء على السلطة في انقلاب.

وتقول عواطف مدلول الخماسي وهي صحفية بجريدة الصباح المملوكة للدولة "أنا لا أعتقد أي انعكاس من موقع فيسبوك على الشارع".

وأضافت الخماسي "العراقيون عاشوا تجربة الاقتتال الطائفي، من المستبعد أن يكرر الناس هذا الأمر ثانية، أصبح الشعب واعيا".

وكانت شرارة الاقتتال الطائفي اندلعت من محافظة صلاح الدين وتحديدا في بلدة سامراء بعدما فجّر متشددون القبة الذهبية للإمامين العسكريين في عام ٢٠٠٦.

ويعتقد علي العجيلي وهو عضو مجلس المحافظة أن السكان قد ينزلون إلى الشارع للتأيد أو الرفض لكنه في الوقت نفسه يستبعد أية مواجهة ذات بُعد طائفي.

وقال "أننا قبل إعلان المجلس قرار الإقليم تمت مناقشة أسباب القرار ولبعدها التام عن أي موضوع قد يثير النعرات." وأخفقت منظمات مدنية عراقية في ثني محافظة صلاح الدين عن مساعيها في تشكيل إقليم.

ولم يقم المالكي حتى الآن بإرسال طلب محافظة صلاح الدين إلى مفوضية الانتخابات للبدء في عملية الاستفتاء برغم انقضاء المهلة الدستورية لهذا الإجراء.

وكانت ديالى قد شهدت احتجاجات تشبه إلى حد ما العصيان رفضاً لتشكيل الإقليم الذي أعلنته أواخر العام الماضي وهو الأمر الذي لم تشهده صلاح الدين بعد إعلان مماثل.

وتضم ديالى وصلاح الدين خليطاً من السكان من مختلف الشرائح كما تضم العديد من المناطق المتنازع عليها

وقال علي عبد الرحمن مستشار المحافظ للشؤون الإعلامية "إلى الآن مازال التواجد على صفحات فيسبوك وتوتير متواضعاً".

وأضاف أن "التركز الكبير في فيسبوك بالنسبة لصلاح الدين هو في سامراء. توجد هناك أيضا صفحات من بقية الاقضية لكن.. معظم سكان سامراء هم مؤيدون للقرار".

وكان المالكي قد قال- في لقاء بثه تلفزيون السومرية المملوك لتجار لبنانيين وعراقيين- إن قضية الأقاليم في العراق ليست ناضجة. وقال إن أقضية بلد والدجيل وسامراء تعود إلى بغداد وفق التخطيط الذي قدمه رئيس الجمهورية.

وقال عبد الرحمن "نزول الناس إلى الشارع وتطوره إلى مواجهات بين المؤدين والرافضين أمر مستبعد في هذا الوقت بالتحديد، يأتي هذا في وقت تمر فيه البلاد أسوأ أزمة سياسية في إعقاب إصدار القضاء مذكرة توقيف بحق نائب الرئيس طارق الهاشمي وطلب رئيس الوزراء نوري المالكي بعزل نائبه لشؤون الخدمات صالح المطلك عن منصبه.

وتلقى دعوة تشكيل أقاليم في العراق ردود فعل متباينة فيما يعدّه المؤيدون ردة فعل لسياسة الحكومة في بغداد وفشلها في التسريع بإقامة مشروعات خدمية يرى المعارضون انه يقع في إطار طائفي.

وينتمي اغلب الداعين لتشكيل إقليم في صلاح الدين إلى ائتلاف العراقية، لكن نوابا في الائتلاف يعارضون الفكرة كما يعارضها زعيمه إياد علاوي.

وهناك جهات عدة يعتقد أن لها تأييدا في صلاح الدين تعارض المشروع ومنها هيئة علماء المسلمين والبعثيون السابقون وبعض من قادة الصحوة التي شكلها الأميركيون في عام ٢٠٠٦ لمساعدته في تعقب تنظيم القاعدة.

النزاهة البرلمانية: القضاء الأميركي يردّ دعوى لسائقين قُتلا في العراق

الفساد الحالي الأكبر في تاريخ العراق

بغداد / المدى

وصفت لجنة النزاهة في مجلس النواب الفساد الاداري بانه الاكبر في تاريخ العراق متهمة الاطراف السياسية بالوقوف وراء عدم الحد من هذه الظاهرة.

وقال عضو اللجنة النائب عن العراقية طلال الزوبعي ان اسباب معاناة الشعب الفساد الإداري والمالي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق مبينا ان الخلافات السياسية شلت بدورها الأوضاع الاقتصادية والأمنية.

واضاف الزوبعي في تصريحات صحيفة امس " ان معاناة العراقيين تتصاعد يوما بعد آخر وحياتهم تزداد صعوبة في ظل الظروف التي يعيشونها من الحرمان وسوء الخدمات داعياً جميع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع مدني الى العمل على تخفيف ورفع المعاناة عن المواطن العراقي الذي باتت تظهره استطلاعات الرأي بأنه يمثل أعلى نسبة من المعذبين بين مواطني الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

ودعا الزوبعي الساسة العراقيين الى الانتقال من مرحلة تشخيص المعاناة للعمل على بيئة صالحة وصحية بين السياسيين ومن ثم توطيد العلاقة مع المواطن.

يذكر ان عضو اللجنة شيروان الوائلي والنائب عن التحالف الوطني قال في وقت سابق ان اخطر ما يواجه النزاهة يتمثل في آليات مكافحة الفساد من حيث التشريع وتقديم الدعم اللوجستي للجهات المختصة بمكافحة الفساد. واضاف الوائلي ان الفساد السياسي والحمايات الحزبية للمفسدين، عرقلت عمل هيئات النزاهة وساهمت بأنتشار الفساد في مفاصل الدولة. وبشأن موضوع المؤتمر الوطني المزمع عقده لحل الازمة السياسية الحالية قال الوائلي: من المؤكد اننا بحاجة الى اية مبادرة وطنية ولكن مفتاح الحل لكل مشاكلنا السياسية في العراق يكمن في الدخول من بوابة الدستور والاحتكام اليه واحترامه من قبل جميع الاطراف.

بغداد / المدى

تُثير قضايا الضحايا الذين تعرضوا للموت بسبب العمليات العسكرية التي رفضت المحاكم قبول دعاواهم ثورة بسبب القانون الأميركي الذي يمنع سماع دعاوى التعويض بالنسبة لضحايا العمليات العسكرية من غير الاميركيين، فقد رفضت محكمة استئناف اتحادية أمريكية دعوى قضائية رفعتها عائلتا سائقين قُتلا في هجوم بالعراق عام ٢٠٠٤ ضد شركتي (KBR) وهاليبيرتون.

ورأت محكمة استئناف في مدينة نيو أورليانز الامريكية امس الاول أن دعوى أقارب السائقين تندرج تحت قانون تعويض العاملين الذي يُطبق على المتعاقدين العسكريين من القطاع الخاص ولا يمكن النظر فيها كدعوى قضائية.

ورفع أقارب السائقين الدعوى ضد شركتي (KBR) وهاليبيرتون في عام ٢٠٠٥ واتهموهما بارسال ذويهما الى منطقة خطيرة للغاية وكانتا على علم بأنهما سيتعرضان للهجوم وربما القتل. وهاجم مسلحون القافلة العسكرية يوم ٩ ابريل/ نيسان ٢٠٠٤ في الذكرى الاولى لدخول القوات الامريكية الى بغداد.

واتهمت الدعوى الشركتين بالاهمال لأنهما لم تؤجلا عمليات القوافل العسكرية لدواع أمنية كما اتهمت الشركتين أيضا بالكذب لانهما أقنعتا السائقين بأنهما لن يشاركا في أعمال القتال وانما سيقتصر عملهما على إعادة الإعمار.

وكانت محكمة في تكساس قد رفضت طلب الشركتين اسقاط الدعوى وسمحت بالنظر فيها لكن محكمة نيو أورليانز أبطلت قرار محكمة تكساس لان السائقين ينطبق عليهما قانون تعويض العاملين.

ومن المقرر أن يمثّل الرقيب فرانك وتريش قائد الوحدة التي أطلقت النار على منازل مدنيين عراقيين في حديثة في ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٥، وتسببت باستشهاد ٢٤ شخصا مدنيا بينهم أطفال ونساء أمام محكمة عسكرية في سان دييغو بكاليفورنيا وسط توقعات باسقاط التهم الموجهة إليه.

وادعى المتهمون الثمانية أنهم كانوا يردون حينها على إطلاق نار عقب انفجار عبوة ناسفة تسببت في مقتل أحد زملائهم وإصابة اثنين.

وفي السنوات الست الماضية، أسقطت المحاكم العسكرية الأميركية التهم عن ستة متهمين وبرأت سابعا.

وقال محامي المتهم الثامن الذي تبدأ محاكمته هذا الأسبوع إن موكله واثق من أن القضاة سيحكمون ببراءته.

وكان الرقيب وتريش قد أبدى في وقت سابق "أسفه" لمقتل مدنيين عراقيين في حديثة، وقال إنه تصرف بمقتضى قواعد القتال التي يعتمدها الجيش الأميركي حين أمر جنوده بإلقاء قنابل يدوية داخل منازل مدنيين ثم إمطارها بوابل من الرصاص.

وكان النائب الديمقراطي الأميركي جون مورثا الذي توفي في ٢٠١٠ قد شبّه مجزرة حديثة بمجزرة ارتكبتها القوات الأميركية عام ١٩٦٨ في فيتنام، وقُتل فيها أكثر من ٥٠٠ قروي فيتنامي.

ورفع جنود من البحرية الأميركية بينهم وفي عام ٢٠٠٨ قام ذوو الضحايا برفع دعوى قضائية قانونية عن طريق مبنى (السيماك) القاعدة الأمريكية في حديثة مطالبين فيها بمحاكمة عادلة، إلا أن المحاكمة جاءت كصورة الفعل ذاتها وهي حرمان الضحايا من حقوقهم وتبرئة الجنود المنفذين للجريمة!

الحقوقي خالد الرصيف المدافع عن القضية وأحد ذوي الضحايا أوضح لوكالة / البغدادية نيوز/ آخر تطورات هذا الملف،قائلا " الولايات المتحدة مارست عملية تسويف الوقت لإضاعة حق الأبرياء في العراق وتبرئة جنود الدورية المسؤولة عن احداث المجزرة وإبطال حقوق ودم الشهداء ".

ودعا الرصيف القضاء الاميركي النظر في حقوق الشهداء الابرياء من خلال محاكمة آخر جندي متهم بالقضية خلال الشهر الحالي.

ويروي شقيق أحد الضحايا ما حصل في ذلك اليوم بقوله" لقد تم مداهمة المنزل بكل وحشية وتم سحب شقيقي من بين اهلي ووضعوه في دولاب الملابس وبعد إغلاق الباب فتحوا عليه النار "، مشيرا الى انه اضطر الى تمثيل الموت ليبقى على قيد الحياة.

واضاف "للحادثة صور أبشع وأكثر لم يسع الوقت لسردها فهي مصورة لدينا ولم تمحَ من الذاكرة بعد."

أحد أقارب الضحايا -طلب عدم ذكر اسمه - قال" لقد تم تبليغ ذوي الضحايا في حادثة حديثة من حكومة الولايات المتحدة لنبش الجثث بغية نقلها إلى الولايات المتحدة وعرضها على الطب العدلي للتعرف على همجية الحادث ".

واضاف "تم رفض الطلب من قبلنا لإكرام جثث أبنائنا ورفضنا طلبا آخر لنقلهم الى معهد الطب العدلي في بغداد "، موضحا ان ذوي الضحايا لم يتنازلوا عن حقوق ضحاياهم وسيواصلون مطالبة المؤسسات الحقوقية الدولية بإنصافهم.

الكردستاني يرفض مجاملة دولة القانون على حساب العراقية

بغداد / المدى

انتقد التحالف الكردستاني، أمس الجمعة، استخدام قضية الاتهامات الموجهة الى نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي لأغراض سياسية، مؤكدا بقاء كردستان والتحالف الكردستاني على مسافة واحدة من جميع الأطراف، ورفضه الإنحياز إلى طرف على حساب آخر.

وقال المتحدث باسم التحالف الكردستاني فرهاد الاتروشي في تصريحات صحفية امس ان "استخدام قضية الهاشمي لأغراض سياسية امر غير مقبول"، مشددا تصميم التحالف الكردستاني على عدم الانحياز لطرف على حساب طرف آخر".

يُشار الى ان الاتروشي لم يستبعد في حديث سابق ان يكون طلب بغداد تسليم الهاشمي اليها، كجزء من الإجراءات التي تُمارس للضغط على الاقليم، وقال "اذا كان ذلك يمثل ضغطاً على الاقليم فنحن نعرف ذلك".

واضاف الاتروشي "اذا ارادت دولة القانون او رئيس الوزراء الضغط على كردستان والتحالف الكردستاني، لكي ينحازوا اليه ضد القائمة العراقية فليكن متأكدا ان هذا الشيء لن يحصل".

واوضح "نحن مع التهدئة ولا نريد تصعيد الاوضاع، لا السياسية ولا الاعلامية، ولكن اذا كانت اطراف اخرى تريد هذا التصعيد فهذا عائد لهم وليس من مصلحة البلد ان نلجأ الى هذا التصعيد".

وفي سياق متصل رجحت اللجنة القانونية النيابية، الجمعة، أن تناقش الكتل السياسية مشروع قانون المحكمة الاتحادية في المؤتمر الوطني العام الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني، مؤكدة على استمرارية الخلاف بين الكتل على عدد من مواده.

وقال عضو اللجنة القانونية حسون الفتلاوي إن "الكتل السياسية قد تناقش مشروع قانون المحكمة الاتحادية في المؤتمر الوطني العام حال انعقاده، كون هذا القانون من ضمن القضايا العالقة الذي يشهد خلافاً بين الاطراف".

وأضاف الفتلاوي إن "الخلاف لا يزال مستمراً بين التحالف الوطني والقائمة العراقية وائتلاف الكتل الكردستانية على بعض مواده منها تحديد عدد قضاة المحكمة الاتحادية".

وكانت رئاسة الجمهورية قد قدمت في الشتاء الماضي مشروع قانون المحكمة الاتحادية العليا إلى مجلس النواب للموافقة على تشريعه استنادا الى أحكام المادة (٦١/ اولا) من الدستور.

وكان عضو اللجنة لطيف مصطفى قد ذكر في وقت سابق إن لجنته انهت مشروع قانون المحكمة الاتحادية من الناحية القانونية وهو معد للتصويت إلاّ أن الخلاف ما زال قائماً بين الكتل السياسية عليه".

وأضاف مصطفى أن "تشريع قانون مجلس القضاء الاعلى متوقف على تشريع قانون المحكمة الاتحادية ومتى ما تمّ تشريعه يشرّع القانون الاول"، مؤكداً على أنه "لا يمكن التنبؤ بتحديد المدة في تشريع قانون المحكمة الاتحادية".

وطالب رئيس الوزراء نوري المالكي، في نيسان الماضي، مجلس النواب بالتريث في تشريع خمسة قوانين منها قانون المحكمة الاتحادية، إلا انّ رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي رفض طلب المالكي، مؤكدا سعي البرلمان لتشريع تلك القوانين بأسرع وقت ممكن لإبعاد القضاء عن التأثيرات السياسية ومكافحة الفساد.

واعلن رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي، في نهاية العام الماضي، عن وصول مشروع قانون المحكمة الاتحادية الى مجلس النواب للتصويت عليه، داعياً الكتل للتوافق عليه.

يذكر ان المحكمة بحسب مسودة قانونها المنوي التصويت عليه، من ضمن مهامها انها تختص بالفصل في الاتهامات الموجهة الى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، وفي الفصل في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم، وأيضا في تنازع الاختصاص بين الهيئات القضائية للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم.